

الى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف
بالإدماج الاجتماعي المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الأشخاص في وضعية إعاقة بين تطور الترسنة القانونية وضعف التنزيل الفعلي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

رغم ما راكمه المغرب من ترسنة قانونية متقدمة في مجال حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، سواء من خلال القوانين الوطنية أو الالتزامات الدولية، لا تزال هذه الفئة تعاني من فجوة واضحة بين النص القانوني والتنزيل الفعلي على أرض الواقع، وهو ما تؤكد تقارير حقوقية وشهادات ميدانية متعددة.

وتتجلى هذه الفوارق أساساً في محدودية اللوجيات، وضعف الإدماج في سوق الشغل، وصعوبات الولوج إلى التعليم والخدمات الصحية، فضلاً عن التأخر في تفعيل عدد من المقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير

ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذها قطاعكم لضمان التنزيل الفعلي للمقتضيات القانونية المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة؟

وبما يمكن تفسير استمرار هذه الفجوة بين الترسنة القانونية والممارسة الفعلية؟

وهل من خطة لتعزيز الإدماج الشامل وتحقيق تكافؤ الفرص لفائدة هذه الفئة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

سلوى البردعي